الإدارة الالكترونية كإستراتيجية لمحاربة الجريمة المنظمة

د. عبد الحق زغدار، أستاذ محاضر- أ- بجامعة باتنة-1-
zeghder.abdelhak@gmail.com

أ. صابر حموتة، أستاذ مساعد، باحث بجامعة باتنة - 1-
saberhamouta05@gmail.com

ملخص:
إن التغيرات التي عرفتها وتعرفها البشرية في شتى مناحي الحياة ساعدت في ظهور العديد من الظواهر الاجتماعية التي لم تعد تقتصر على بلد معين، بل تعدت إلى البلدان الأخرى نتيجة للعولمة، ومن هذه الظواهر الجريمة المنظمة التي أصبحت الشغل الشاغل الذي يؤرق الدول والمجتمعات، ما جعل المجتمع الدولي يعمل على إيجاد السبل والآليات ووضع الاستراتيجيات التي من خلالها يمكنهم محاربة هذه الظاهرة، ومن هنا تعتبر الإدارة الالكترونية ركيزة أساسية لدعم الجهود والتخطيط لمواجهتها، وبسبب التطور المضطرد في كل من الجانب التقني والتكنولوجي وكذلك التفاعل المستمر مع متغيرات العولمة أحد أهم الظواهر البارزة في إحداث الحراك الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الراهن، الأمر الذي يحتم مواصلة الجهود في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، وإرساء علاقات أكثر شفافية بين الدول، وهو يهدف إلى تعميق الإرادة السياسية للاستجابة للتحديات التي تواجه العالم.
الكلمات المفتاحية: العولمة، الجريمة المنظمة، الإدارة الالكترونية، مكافحة الجريمة المنظمة.

Abstract:
The changes known to mankind, and you know in all walks of life have helped in the emergence of many social phenomena that are no longer confined to a particular country, but crossed to the other countries as a result of globalization, and the phenomena of organized crime, which has become the main concern, which irks states and societies, making the community international works to find ways and mechanisms and the development of strategies through which they can fight this phenomenon, hence the electronic management is the fundamental pillar to support the efforts and planning to confront them, and because of sustained growth in both the technical side and the technological as well as the constant interaction with the globalization variables one the most important phenomena prominent bring about economic and social mobility at the moment, which makes it imperative to continue efforts in the fight against organized crime, and to establish a more transparent relations between the countries, which aims to deepen the political will to respond to the challenges facing the world.
Keywords: globalization, organized crime, electronic management, fight organized crime.

مقدمة:

يشهد العالم حقبة جديدة من التقدم الإنساني نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية، التي حدثت خلال القرن العشرين، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين فى مجالات متعددة من أهمها مجال الكمبيوتر والاتصالات نتيجة للتقدم المتسارع في علوم الحواسيب وشبكة المعلومات والتكنولوجيا الرقمية وسرعة انتشار استخدام شبكة الإنترنت وتطبيقاتها.

أدى هذا التطور الكبير الذي حدث إلى تطور متزامن في مجال تكنولوجيا المعلومات، وإلى ازدياد التحديات التي تواجه العالم ومنها الجريمة المنظمة بكل أنواعها والتي تعد التحدي الأكبر والكبير الذي يواجهه الأمر الذي استدعى دول العالم إلى محاولة الاستفادة من التطور التكنولوجي في محاولة منها لتنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي الفكرة التي تقوم باستخدام التكنولوجيا لتوفير بيئة على شبكة الانترنت للدول على وجه الخصوص الوصول إلى مصادر المعرفة والتفاعل معها في أي وقت ومن أي مكان دون أية عوائق زمانية أو مكانية، لمواجهة هذه التحديات في بيئتها ومحاولة الحد من آثارها، وهو ما توفره الإدارة الالكترونية من خلال مشروع بيئة كاملة الكترونية تتيح للدول لتنسيق الجهود لمكافحة هذه الظاهرة .

من هذا المنظور يعمل العالم (الدول والفواعل الأخرى) من خلال إستراتيجية للإدارة الالكترونية لمكافحة الجريمة المنظمة التي لم تعد تهدد دولة بعينها أو مجتمع ما، بل أصبحت تهدد العالم بأسره، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى يمكن أن تُسْهِمْ الإدارة الالكترونية كإستراتيجية لمكافحة الجريمة الالكترونية؟.**

- **أهمية الدراسة:** نظرا تهديدات التي أصبحت الجريمة المنظمة تشكلها على العالم والأساليب المتطورة التي تستخدمها في ممارسة نشاطاتها، عمدنا إلى أن نستخدم الإدارة الالكترونية كإستراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة.

- **أهداف الدراسة:**نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الظاهرة الخطيرة، وبالتالي استعمال الأساليب المتطورة ومنها الإدارة الالكترونية لمكافحة الجريمة المنظمة.

- **محاور الدراسة:**

- **مقدمة.**

I- الإطار المفاهيمي للدراسة.

II- آليات تطبيق إستراتيجية الادارة الالكترونية لمكافحة الجريمة الالكترونية.

III- تحديات الادارة الالكترونية لمكافحة الجريمة المنظمة .

-خاتمة.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- الإدارة الإلكترونية.:

يعد التعريف ضرورة منطقية لتوضيح وتحديد معنى الشيء أو اللفظ الذي يصل إليه المرء بغير واسطة، لإزالة اللبس فيه وتجنبا للوقوع في الخطأ في التفكير للوصول إلى المعنى من خلال تحديد الشيء بذكر خواصه.

1-1- تعريف الإدارة الإلكترونية

ينطلق تعريف الإدارة الإلكترونية من خلال ما عرضتها لأدبيات الحديثة في الإدارة ذات الصلة بتطور التقنيات الإلكترونية في الإدارة، فعل بالرغم من حداثة موضوع الإدارة الإلكترونية، فإن جهودا مهمة بذلت لتطوير شامل لهذا الموضوع، إذ يشير مصطلح الإدارة الإلكترونية إلى مقدرة الحكومة عل بتحسين الخدمات المقدمة إلى المواطنين باستخدام التكنولوجيا، وفي الغالب يكون مرتبطا باستخدام وتيسير تكنولوجيا الإنترنيت.

فمفهوم الإدارة الإلكترونية أوسع من كونه وجود حواسيب وبرمجيات وإنترنت وغيرها من التقنيات، إذ أنها إدارة شاملة لمختلف أوجه العمليات اللوجستية والإعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وإدارة الإمداد وإدارة العلاقات العامة، وعرض التكنولوجيات الخاصة بخدمات الخدمة العامة وضبط طلبات الحصول على الخدمات وتلبية حاجات عميل الإدارة وهو المواطن وتنظيم العلاقة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والهيئات الرسمية وغير الرسمية.

كما يشير إلى وجود العديد من التعريفات لهذا المفهوم منها ما هو مبسط ومنها ما هو مركب وأكثر عمقا، ولعل من أهم هذه التعريفات مايلي: أن الإدارة الإلكترونية هي " :استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية المتنوعة، والمعلومات في تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة الإلكترونية ذات القيمة، والتواصل مع طالبي الانتفاع من خدمات المرفق العام بمزيد من الديمقراطية من خلال تمكينهم من استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية عبر بوابة واحدة" . (هيم الفلكاوي، نوفمبر 2002، ص50)

فالإدارة الالكترونية هي الانتقال من إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت و المال و الجهد. أي أن الإدارة الالكترونية هي إنجاز المعاملات الإدارية و تقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنت أو الانترانت بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للوقت والجهد و الطاقات.فالإدارة الالكترونية تقوم على مفهوم جديد و متطور يتعدّى المفهوم الحديث "اتّصل و لا تنتقل" و ينقله خطوة إلى الأمام بحيث يصبح "ادخل على الخط و لا تدخل في الخط". (حمزة محمد ناجي، نقلا عن: (http://ar.wiiibooks.org/wiki/

وبالتالي فالإدارة الالكترونية هي استراتيجية إدارية جديدة في عصر المعلوماتية، تعمل على تقديم خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، وذلك بالاستغلال الأمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية والمعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث من اجل استغلال أمثل للوقت و المال و الجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة للحد من البيروقراطية التي تعاني منها الادارة .

2-1- **مراحل التحول من الإدارة التقليدية إلى الادارة الالكترونية**: للتحول إلى إستراتيجية الإدارة الالكترونية مع استغلال أمثل للوقت و المال و الجهد يجب اتباع خطّة من ثلاث مراحل:

1-2-1-**مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة**:وفي هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها في الوقت الذي يتم البدء فيه أيضا وبشكل متوازي بتنفيذ مشروع الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه من يملك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك الاضطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات وأحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الالكترونية مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة و تعبئتها لإنجاز أي معاملة. (علي حسين باكير، نقلا عن: http// alibakeer.maktooblog.com/ .)

2-2-1-**مرحلة الفاكس و الهاتف الفاعل**:وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المرحلة الأولى و المرحلة التي ستأتي فيما بعد وفي هذه المرحلة يتم تفعيل تكنولوجيا الفاكس و التلفون بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على التلفون المتوفر في كافة الأماكن و المنازل و خدمته معقولة التكلفة يستفيد منه في الاستفسار عن الإجراءات و الأوراق والشروط اللازمة لإنجاز أي معاملة بشكل سلس وسهل و دون أي مشاكل وبحيث أنّه يستطيع استعمال الفاكس لإرسال و استقبال الأوراق أو الاستمارات و غير ذلك وفي هذه المرحلة يكون قسم أكبر من الناس قد سمع أو جرّب نمط الإدارة الالكترونية بحيث يستطيع كبار التّجار و الإداريين والمتعاملين والقادرين في هذه المرحلة من إنجاز معاملاتهم عبر طريق الشبكة الالكترونية لأن هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للانترنت متوسط كما من الطبيعي أن تكون التعرفة في هذه المرحلة أكثر كلفة من الهاتف والفاكس لذلك فان الميسورين و ما فوق هم الأقدر على استعمال هذه التكنولوجيا. (عبد الكريم عشور، 2010، ص 20)

1-2-3-مرحلة الإدارة الالكترونية الفاعلة:وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية قد وصل إلى مستوى (حوالي 25-30% من عدد الشعب) عال وتوفرت الحواسب سواء بشكل شخصي أو بواسطة الأكشاك أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة و رخيصة ممّا يسمح لجميع فئات الشعب باستعمال الشبكة الالكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية وبالشكل المطلوب بأسرع وقت وأقل جهد و أقل كلفة ممكنة و بأكثر فعالية كمّية و نوعية (جودة) ويكون الرأي العام قد تفهّم الإدارة الالكترونية وتقبّلها و تفاعل معها و تعلّم طرق استخدامها. (حمزة محمد ناجي، المرجع السابق)

2-الجريمة المنظمة:

نظرا للتطور الذي يشهده العالم، كثر الحديث عن الجريمة المنظمة (Organized Crime)، الجريمة التنظيمية(Organisationnel Crime) أو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية (Transnational Organized Crime)، أو الجريمة المهنية (Professional crime)، والجريمة المتقنة (Sophisticated crime)، والجريمة المخططة (Planned crime)، والواقع أن هذه العبارات والمصطلحات وصفية يتم اطلاقها على مجموعة كبيرة من الجرائم والسلوكيات المنحرفة أو المجرمة، ويستخدمها المعنيون في مجال مكافحة الجريمة على المستويين المحلي والدولي، دون أن يكون لتلك المصطلحات تعريف محدد وواضح في كثير من الأحيان. (Rapport sur la

situation de la criminalité organisée dans les Etats membres du Conseil de l Europe, , le 17 décembre 1999,p 07)

ويرى البعض أن الجريمة المنظمة لها أصلا يرتبط بالمجال الأمني(الشرطة)، حيث استخدمت خلال عشرينيات القرن العشرين، في تقارير الشرطة، على إثر حظر الكحول في أمريكا من 1919-1923. و بدأ تطور هذا النوع من الإجرام، إبتداء من سبعينات القرن العشرين، حتى شهد خلال السنوات العشر الأخيرة نموا وتطورا غير عادي، من الناحية الكمية، حيث زادت عملياته بصورة كبيرة، أو من الناحية الكيفية، من حيث الإحترافية في إرتكاب أعماله، والميل إلى التنظيم المحكم والدقيق، و التوسع على المستوى الدولي له، حيث يقول الباحث فيل ويليامز Phil Williams عام 1995 أنه "أصبح يغطي العالم و له ألف شكل".(هدى حامد قشقوش، 2000، ص 6)

وبالتالي بذلت العديد من المحاولات من أجل وضع تعريف للجريمة المنظمة، يميزها عن غيرها من الجرائم المشابهة لها حتى يسهل التعامل معها، غير أن غالبية الفقهاء والدارسين والمهتمين الذين تعرضوا لتعريف هذه الجريمة أجمعوا على صعوبة وضع تعريف جامع لها، فجاءت تعريفاتهم متباينة، (نصر الدين مروك، 2000، ص ص129، 130) على اعتبار أن مصطلح الجريمة المنظمة (Organized Crime) غامض ومختلف فيه بين العلماء، وتعريفه يثير مشاكل عديدة، وإحدى تلك المشاكل تتعلق بمدلول المصطلح ذاته، إذ يرى البعض أن له مدلولا شعبياً وليس قانونياً والمشكلة الأخرى تتمثل في عدم وجود مفهوم واضح للجريمة المنظمة يحظى باتفاق دولي، بسبب اختلاف رؤية المشرع لها في كل دولة من الدول تبعاً لواقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

حيث يرى دونالد جريسي (Donald R. Cressey) الجريمة المنظمة بأنها " جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعاً في عمل قائم على أساس تقسيم العمل ومخصص لارتكاب الجريمة ".

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على الجريمة المرتكبة من قبل أعضاء المنظمة الإجرامية، وعليه فإن الجريمة المنظمة تتحقق بتوافر الشرطين التاليين: (يوسف داوود، 2001،ص ص، 15، 16)

1 . وجود منظمة إجرامية أنشأت بقصد ارتكاب جريمة.

2 . ارتكاب الجريمة محل التنظيم.

ويعرف "سلن سورستن" الجريمة المنظمة بقوله: " إنها مرادف لأعمال اقتصادية نظمت لأغراض القيام بنشاطات غير قانونية، وفي حالة القيام بتلك النشاطات بالطرق القانونية ينبغي تكملتها بوسائل غير مشروعة ". (محمد الأمين البشري، 1999، ص150)

وعرف "جيوفاني فالكوني" القاضي الإيطالي الذي كان ضحية من ضحايا الجماعات الإجرامية المنظمة عام 1992، الجريمة المنظمة، " بأنها ليست تنظيماً إجرامياً بسيطاً يرتكب جرائمه بعد تفكير وتدبر، ولكنها مجتمع إجرامي متماسك ومغلق، يضم المئات وفي بعض الأحيان الآلاف من المجرمين المحترفين، يعتمد على زرع الخوف في الأفئدة وبث الرعب في القلوب، ويرتكب جرائمه على مرأى ومسمع من الأجهزة السياسية والتنفيذية بعد ملء أفواههم بالنقود، وشغل أوقاتهم بالجنس واللذة الحرام، ويخضع مجتمع المافيا لناموس

يحكمه ويبين شروط الانضمام إليه والترقي فيه والتربع على قمته والتنكيل بمن يخرج عليه، أو يبلغ السلطات عن أنشطته. (محمد محي الدين عوض، 2004، ص 151)

كما ورد تعريف للجريمة المنظمة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو) ايطاليا لسنة 2000، حيث نصت المادة (02) على أنه: (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، نوفمبر 2000،)

أ . يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة، بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة، أو الأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.

ب . يقصد بتعبير "جريمة خطيرة" سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد.

ج . يقصد بتعبير "جماعة ذات هيكل تنظيمي" جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيمي.

كما يعرف الأنتربول (Interpol) وهي منظمة الشرطة الجنائية الدولية، الجريمة المنظمة بأنها: " مصلحة أو مجموعة من الأفراد ينغمسون في عمل غير قانوني بشكل مستمر يهدف إلى تحقيق الربح، دون احترام للحدود الوطنية، وقد اعترضت إيطاليا وإسبانيا وألمانيا على هذا التعريف، لأنه لم يشمل تنظيم بناء السلطة. (أندريه بوسارد، 1998، ص151)

فالجريمة المنظمة عبارة عن مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج، ومحكم، تمارس أنشطة غير مشروعة من أجل الحصول على هدف مادي غير مشروع، أو المساس بالمصالح الاستراتجية والأمن العام لدولة، أو لعدد من الدول، مستخدما في ذلك مختلف الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.

2-1- خصائص الجريمة المنظمة

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص خصائص الجريمة المنظمة، من خلال النقاط الآتية:

2-1-1 - الهيكلة والتنظيم:إن الوصف الدقيق للشبكة الإجرامية المنظمة، كان ولا يزال محور خلاف بين الباحثين، ولكنهم على الأقل يجمعون على أن هناك إدارة عليا تقوم بتنسيق العلاقة بين النشاطين المقبول وغير المقبول قانوناً، كما أنها تستلزم مجموعة من الأشخاص تشكل نقطة فاصلة بين طبقتي التداخل للنشاط المشروع والنشاط الإجرامي، وتسمى الإدارة الوسطى، أما الطبقة الثالثة فهي المستوى الأدنى من العاملين والذين يقودون التنفيذ الميداني للأفعال الإجرامية المباشرة، وبالإضافة إلى ما ذكر فإن هناك الموظفين المؤقتين، وهم الذين يضافون إلى طاقة العمل الإجرامي وفق مهمات محددة ولأغراض التمويه أو التنفيذ السريع للعمليات الإجرامية، بما يكفي لتضليل الجهات الأمنية المختصة التي تعمل لمدة طويلة بغية كشف خيوط هذه العصابات الإجرامية. (محمد سليمان الوهيد، 2003، ص14)

ومن ذلك يمكن القول، أن جماعات الجريمة المنظمة تقوم على تنظيم هرمي متدرج، قائم على أساس المستويات المتدرجة الواضحة، والتدرج الرئاسي للسلطة والمسؤولية ووحدة الأمر، كما أنه تنظيم محكم البناء ويتصف بالثبات والاستمرارية، ويتحكم النظام الصارم في العلاقة بين الرؤساء والأعضاء، وتستقر في يد القائد الرئيس الأعلى السلطة المطلقة على جميع الأعضاء.

2-1-2 - التعقيد والسرية والتخطيط: تشهد التنظيمات الإجرامية نمواً تنظيمياً ملحوظاً في الآونة الأخيرة، وقد انعكس هذا النمو على بناء التنظيمات الإجرامية وجعلها أكثر تعقيداً، وأثر كذلك على تنوع نشاطاتها واقترانها بالنجاح الدائم في أغلب الأحوال، الأمر الذي أفضي الكثير من السرية والتكتم في تنفيذ أعمالها الإجرامية وتحركات عناصرها، وقد ظهر هذا النمو التنظيمي المعقد للتنظيمات الإجرامية جلياً في تغلغل التنظيم في النظام الرأسمالي العالمي. (علي عبد الرزاق جلبي،2003، ص 56)

2-1-3- القدرة على التكييف والابتزاز: تتصف الجريمة المنظمة بالمرونة والقدرة على التكييف مع الأوضاع المختلفة والطارئة ومع الفرص المتاحة، كون المنظمات الإجرامية هدفها الأساسي هو تحقيق الربح باستعمال كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذلك نجد العصابات الإجرامية تكيف مواقفها وأساليب عملها مع الواقع المصادف ومع الأوضاع المتقلبة اقتصاديا، ومن ذلك تعد عصابات الإجرام المنظم مشاريع إجرامية متنوعة، فحيثما وجد الربح والمال كانت المنظمات الإجرامية حاضرة بمشاريعها وتخطيطاتها للوصول إليه، ولذلك نجد تلك المجموعات تتكيف مع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي تمارس فيه النشاط الإجرامي. (محمد سرير، 2002، ص 83.)

2-1-4 - الامتداد الزمني والجغرافي: من بين الخصائص التي تتميز بها الجرائم المنظمة كذلك، هي خاصية الاستمرارية والثبات في النشاط الإجرامي، وهي السمة التي اعتمده الاتحاد الأوروبي في تعريفه للجريمة المنظمة، كما أن بعض الوثائق والقوانين الوضعية، ترى أن خاصية الاستمرارية تعد أساسية في تعريف المنظمات الإجرامية لفترة طويلة، أو غير محددة، ومن القوانين التي تناولتها أيضاً في تعريف المنظمة الإجرامية، قانون النمساوي المادة (287)، وقانون العقوبات الهنغاري المادة (137). (يوسف داوود، 2001، ص37)

وبالتالي فالجريمة المنظمة تتميز بعدم التقيد بالمجال الجغرافي لدولة أو منطقة معينة، فهي في كثير من الأحيان جريمة عابرة للدول، كما أن المشاركون فيها قد ينتمون إلى جنسيات أو مجتمعات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك، فإن مسرح الجريمة عادة ما يمتد ليشمل مجتمعين أو ثلاثة، وهو الأمر الذي يعني أن بعض أنواع الجرائم المنظمة تتطلب بناءً قوياً يواجه قوة الأجهزة الأمنية وتطورها في أكثر من مجتمع.

2-1-5 - الهدف والوسيلة: من الواضح أن عصابات الجريمة المنظمة تحركها حوافز مالية هائلة نحو الحفاظ على مهنتهم، ونتيجة لذلك تحرز عصابات الإجرام المنظم نجاحاً في زيادة تحقيق الأرباح، وقد تلجأ في سبيل ذلك إلى رشوة بعض الموظفين و السياسيين أو قتل من يقف حجرة عثرة في سبيل تنفيذ عملياتها، وتحت هذا الستار، طورت المنظمات الإجرامية شبكة تهريب دولية محكمة التنظيم من العصابات التي تبدي مركزية في اتخاذ القرارات، وطورت مراكز أمنة للقيادة والتحكم وتوزيع الأدوار على نحو متكامل. (جيمس أو فنكناور، جوزيف ر. فونتيس، جورج ل. وورد، ديسمبر 2001، ص 04)

2-2- أشكال الجريمة المنظمة.

إن نشاطات الجريمة المنظمة لا تقتصر على نوع واحد أو أكثر من أنواع الإجرام، ولكنها تتشعب وتتوزع على جرائم لا يربطها ببعضها البعض . غالباً . صلات مباشرة، فمجالات الجريمة المنظمة متعددة، منها جرائم اقتصادية وجرائم الشركات المتعددة الجنسيات، والاحتيال الدولي، إلى مجالات الدعارة والقمار والاتجار في الأطفال والنساء والأعضاء البشرية، والتهريب الدولي للسلاح والمواد المشعة، وتزييف النقود وسرقة وتزوير اللوحات الفنية، وتهريب الآثار وسرقة وتهريب السيارات، والاتجار في النفايات النووية والكيمائية.

2-2-1- الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية: تعتبر تجارة المخدرات من أهم وأقدم أنواع صور الجريمة المنظمة في المجتمعات الحديثة، فقد قدر الخبراء عدد مدمني المخدرات بحوالي (320) مليون شخص في شتى أنحاء العالم معظمهم من فئة الشباب، ويكلف الإدمان ما يزيد عن (500) مليون دولار سنويا، ويستهلك المدمنين سنويا ما يزيد عن (03) ألاف طن من الأفيون، و(417) طن من مسحوق الكوكايين و(38) ألف طن من الماريخوانا و (1900) طن من الحشيش. (الغوثي بن مالحة، 2000، ص153)

وقد أوحت بعض التقديرات بأن حجم التجارة العالمية في المخدرات بلغ (500) بليون دولار، غدت أكثر مما تمثله التجارة العالمية في النفط سنوياً، وتقدر الأموال المستمدة من المخدرات والجريمة المنظمة عبر الدول بصفة عامة بحوالي (05%) من الاقتصاد العالمي، وأصبحت من بين أهم عوامل تقويض الكيان الاقتصادي للدول. (سلوم صبحي، 1999، ص 31)

2-2-2 - الاتجار غير المشروع بالأسلحة:أصبحت تجارة الأسلحة رائجة بسبب النزاعات في العالم، سواء بين دولة وأخرى أو داخل الدولة نفسها نتيجة للدكتاتوريات الحاكمة والسياسات العنصرية والقومية والطائفية، بدءاً من أفغانستان إلى مقدونيا والبوسنة والصرب إلى رواندا.. والدول الأفريقية الأخرى إلى لبنان والسودان والعراق وغيرها.ولا يمكن استبعاد المخاطر من الوصول إلى الأسلحة النووية والمواد الانشطارية، وذلك لفقدان الاستقرار السياسي، حيث أنه بتاريخ 10 أوت 1995 ضبطت الشرطة الألمانية (350) غراماً من المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة، واعتقلت كولومبيا واحداً مع آخرين من أسبانيا. (سلوم صبحي، 1999، ص 31)

2-2-3 - الاتجار بالأشخاص: يعرف برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال (وهو أحد "برتوكولات باليرمو" الثلاثة) الاتجار بالبشر ، حيث يقصد بتعبير "الاتجار بالأشخاص" تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال؛ ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء.

ويدفع ضحايا الاتجار بالبشر ثمناً مخيفاً يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك الإصابة بالأمراض، وإعاقة النمو الذي غالباً ما يترك أثرا دائماً ويتم نبذهم من قبل عائلاتهم ومجتمعاتهم، وغالباً ما يضّيع ضحايا الاتجار بالبشر فرصاً هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي، ويكون استغلال الضحايا أحيانا

مستفحلاً ، إذ يتم الاتجار بالأطفال ليعملوا في أعمال معينة ثم يجرى استغلالهم لأشياء أخرى. (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نوفمبر 2000)

2-2-4- جرائم تبييض الأموال: إن تبييض الأموال هو السبيل الذي يعتمده المجرمون لمحاولة ضمان أن تعود الجريمة عليهم بالنفع في نهاية المطاف، وما يجعل تبييض الأموال أمراً ضرورياً بالنسبة إلى هؤلاء، سواء كانوا تجار مخدرات، أو من أفراد عصابات الجريمة المنظمة، أو إرهابيين، أوتجار أسلحة، أو مرتكبي أعمال الابتزاز، هو لزوم إخفاء المصدر الأصلي لأموالهم الناتجة عن أعمال جرمية وذلك بغية الحؤول دون اكتشاف هذا المصدر وتحاشي ملاحقتهم لدى استخدامهم تلك الأموال. (أندرو كامبل، أكتوبر 1999، ص893)

وتشير بعض الإحصائيات، أن حجم غسيل الأموال على مستوى العالم، يمثل ما نسبته 70%، من حجم الدخول غير المشروعة على المستوى العالمي. (هدى حامد قشقوش،2000، ص 30)

ثانيا/ آليات تطبيق إستراتيجية الإدارة الالكترونية للحد من البيروقراطية في تقديم الخدمة العمومية

تمثل الإدارة الإلكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات والأساليب والإجراءات والهياكل والتشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية، وهي ليست وصفة جاهزة أوخبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها فقط، بل إنها عملية معقدة ونظام متكامل من المكونات التقنية والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية وغيرها، وبالتالي لابد من توفر متطلبات عديدة ومتكاملة لتطبيق الإدارة الإلكترونية وإخراجها إلى حيز الواقع العملي.

1-الآلية الإدارية :وتتمثل في ما يلي:

1-1 -وضع الإستراتيجيات وخطط التأسيس :ويتطلب ذلك تشكيل إدارة أو هيئة لتخطيط ومتابعة وتنفيذ ووضع الخطط لمشروع الإدارة الإلكترونية والاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية لدراسة ووضع المواصفات العامة ومقاييس الإدارة الإلكترونية، والتكامل والتوافق بين المعلومات المرتبطة بأكثر منجهة. (إيهاب خميس احمد المير، 2007، ص25)

2-1 – القيادة والدعم الإداري: من أهم العوامل المؤثرة في أي مشروع كان هو القيادة وهي المفتاح الرئيس لنجاح أو فشل أي منها، إذ أن دعم الإدارة وقدرتها على إيجاد بيئة مناسبة للعمل تلعب دورا رئيس في نجاح أي عمل أو فشله، كما أن التزام القيادة يعتبر أمرا ضروري الدعم كل نقطة من نقاط إستراتيجيات المؤسسة، كذلك متابعة القيادة للمشروع وتقديم المعلومات المرتدة سيضمن نجاح المشروع وتطويره، كما أن قناعة واهتمام ومساندة الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات كافة يعتبر أحد العوامل الحرجة والمهمة والمساعدة في تحقيق نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية. (محمد جمال أكرم عمار، 2009، ص 71)

3-1 -الهيكل التنظيمي :أصبح النموذج الهرمي التقليدي للمؤسسة الذي واكب عصر الصناعة لم يعد ملائما لنماذج الأعمال الجديدة في عصر تكنولوجيا المعلومات والأعمال الإلكترونية، إذ نجد أن الهياكل التنظيمية الملائمة للأعمال الإلكترونية هي المصفوفات والشبكات وتنظيمات الخلايا الحية المرتبة بنسيج الاتصالات،

ويتطلب تطبيق الإدارة الإلكترونية إجراء تغيرات في الجوانب الهيكلية والتنظيمية والإجراءات والأساليب، بحيث تتناسب مع مبادئ الإدارة الإلكترونية وذلك عن طريق استحداث إدارات جديدة أو إلغاء أودمج بعض الإدارات مع بعضها، وإعادة الإجراءات والعمليات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية بشكل أسرع وأكثر كفاءة وفاعلية مع مراعاة أن يتم ذلك التحول في إطار زمني متدرج من المراحل التطورية. (إيهاب خميس أحمد المير، 2007، ص 25)

4-1 -تعليم وتدريب العاملين وتوعية وتثقيف المتعاملين : تتطلب الإدارة الإلكترونية إحداث تغيرات جذرية في نوعية الموارد البشرية الملائمة لها وهذا يعن يإعادة النظر بنظم التعليم والتدريب الحالية لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك إعداد الخطط والبرامج والأساليب التعليمية والتدريبية على كافة المستويات، بالإضافة إلى توعية أفراد المجتمع بثقافة وطبيعة الإدارة الإلكترونية وتهيئة الاستعداد النفسي والسلوكي والتقني والمادي وغير ذلك من متطلبات التكيف مع متطلبات الإدارة الإلكترونية. (إيهاب خميس أحمد المير، 2007، ص 33)

5-1 – وضع الأطر التشريعية وتحديثها وفقا للمستجدات : أي إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الإلكترونية وتلبية متطلبات التكيف معها، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية، لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، وكذا الاعتماد على شهادات الإثبات الموثقة، وبالطبع فإن التحول إلى الإدارة الإلكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة. كما أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الإدارة الإلكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصداقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها. (محمد بن سعيد محمد العريشي، 2008، ص52)

2-الآلية البشرية : يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي مؤسسة، وله أهمية كبيرة في تطبيق الإدارة الإلكترونية حيث يعتبر المنشأ للإدارة الإلكترونية، فهو الذي اكتشفها ثم طورها وسخرها لتحقيق أهدافها التي يصبو إليها، لذلك فإن الإدارة الإلكترونية من وإلى العنصر البشري، فهم الخبراء والمختصون العاملون في حقل المعرفة، الذين يمثلون البنية الإنسانية ورأس المال الفكري في المؤسسة، يتولون إدارة التعاضد الإستراتيجي لعناصر الإدارة الإلكترونية ومنهم :المديرون، والوكلاء والمساعدون، المبرمجون، ضابط البيانات، والمشغل أو المحرر. (محمد جمال أكرم عمار، 2009، ص 73)

3-الآلية التقنية: وتتمثل في توفير البنية التحتية للإدارة الإلكترونية والتي تشمل تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون متكاملة وجاهزة للاستخدام واستيعاب الكم الهائل من الاتصالات في آن واحد، لكي تحقق الهدف من استخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية الملائمة من تجهيز ت وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد البيانات والبرامج، وتوفير خدمات البريد الرقمي، وتوفير كل ذلك بالاستخدام الفردي أو المؤسسي على أوسع نطاق ممكن. (إيهاب خميس أحمد المير، 2007، ص 29) وعلى العموم فان البنية التحتية التقنية تنقسم إلى (عصام محمد البحيصي، 2006، ص 161)

3-1 -البنية التحتية الصلبة للأعمال الإلكترونية:وتتمثل في كل التوصيلات الأرضية والخلوية عن بعد وأجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال الإلكترونية وتبادل البيانات إلكترونيا.

2-3 – البنية التحتية الناعمة للأعمال الإلكترونية: وتشمل مجموعة الخدمات والمعلومات والخبرات وبرمجيات النظم التشغيلية للشبكات وبرمجيات التطبيقات التي يتم من خلالها إنجاز وظائف الأعمال الإلكترونية.

3-3 – شبكات الاتصال :أهم هذه الشبكات؛

3-3-1- شبكة الانترنت:وهي عبارة عن شبكة عملاقة من الحواسيب المتشابكة حول العالم وتربط المجتمعات بكل قطاعاتها ونشاطاتها المختلفة، وتمكن مستعملها من الوصول إلى المعلومات المختلفة عن طريق هذه الحواسيب.

3-3-2-الشبكة الداخلية أو الانترانت: هي شبكة اتصال خاصة تستخدم الموارد المتاحة للانترنت بغية توزيع لمعلومات داخل المؤسسة، ويمكن لمجموعات خاصة فقط من الوصول إليها. (عبد الستار العلي وآخرون، 2006، ص 240)

3-3-3-الشبكة الخارجية أو الاكسترانت: وهي امتداد للشبكة الداخلية بحيث تسمح لمجموعات خارجية، وأطراف أخرى بالاطلاع على المعلومات التي يتم عرضها بواسطة الانترانت. (عبد الستار العلي وآخرون، 2006، ص 240)

4- الآلية الأمنية: تعد مسألة أمن المعلومات من أهم معضلات العمل إلكترونيا؛ بمعنى أن المعلومات والوثائق التي يجرى حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة والنقل عليه اإلكترونيا لتنفيذ متطلبات العمل يجب الحفاظ على أمنها، حيث يجب توفر الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث والتركيز على أمن الدولة أو الأفراد إما بوضع الأمن في برمجيات البرتوكول للشبكة أو باستخدام التوقيع الالكتروني أو بكلمة مرور. (حمزة محمد ناجي خالد، https://ar.wikibooks.org/wiki/)

ولتحقيق أمن المعلومات وتقليص التأثيرات السلبية على استخدام شبكة الانترنت فإن الإدارة الالكترونية تتطلب القيام ببعض الإجراءات منها: (إيهاب خميس أحمد المير، 2007، ص ص35 ،36)

-وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الانترنت.

-تبني إستراتيجية وطنية لأمن المعلومات.

-وضع القوانين واللوائح التنظيمية التي تحد من السطو الالكتروني وانتهاك الخصوصية المعلوماتية في الإدارة الالكترونية.

-تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

-الاحتفاظ بنسخ احتياطية لنظم المعلومات بشكل آمن.

-تشفير المعلومات التي يتم حفظها وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط.

ثالثا: تحديات الادارة الالكترونية لمكافحة الجريمة المنظمة:

يجابه تطبيق الإدارة الالكترونية تحديات مختلفة تتباين من نموذج إلى آخر، تبع النوع البيئة التي تعمل في محيطها كل مبادرة، وعموما يمكن التطرق إلى بعض التحديات التي تكاد تعترض أغلب برامج الإدارة الالكترونية فيمايلي:

2-1-التحديات الإدارية: تتجه بعض الدراسات إلى تحديد، ومحاولة حصر المعوقات الإدارية فيتطبيق الإدارة الالكترونية، وترجعه اإلى الأسباب الآتية: (كلثوم محمد الكبيسي، 2008، ص 47)

-ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الالكترونية.

-عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الالكترونية، من إضافة أو دمج بعض الإدارات، أو التقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات، وتدفق العمل بينها.

-غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يخدم التحول نحو الادارة الالكترونية.

-المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية، ومحاولة التمسك بمبادئ الإدارة التقليدية.

-مقاومة التغيير في المنظمات، والمؤسسات الوطنية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم، ومستقبلهم الوظيفي.

وبالتالي فإن التطبيق غير السوي والدقيق لاستراتيجية الإدارة الالكترونية الانتقال من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية من شأنه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة.

2-2- التحديات السياسية والقانونية: تشمل هذه التحديات مايلي: (حمد قبلان لآل فطيح، 2008، ص ص 42،43)

-غياب الإرادة السياسية الفاعلة، والداعمة لإحداث نقلة نوعية في التحول نحو الإدارات الالكترونية، وتقديم الدعم السياسي اللازم لإقناع الجهات الإدارية بضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة ومواكبة العصر الرقمي.

-غياب هيئات على مستويات عليا في الأجهزة الحكومية تتبادل التشاور السياسي،وتنظر في تقارير اللجان المكلفة بتقويم برامج التحول الالكتروني، لاتخاذ القرارات اللازمة لرفع مؤشر الجاهزية الالكترونية وترقيته.

-عدم وجود بيئة عمل الكترونية محمية وفق اطر قانونية، تحدد شروط التعامل الالكتروني مثل غياب تشريعات قانونية تمنع اختراق، وتخريب برامج الإدارة الالكترونية، وتحدد عقوبات رادعة لمرتكبيها.

إضافة إلى الإشكالات التي تطرح في ظل التحول نحو شكل التوقيع الالكتروني وحجية الإثبات في المراسلات الالكترونية، وصعوبة معرفة المتعاملين عبر الشبكات، في ظل غياب تشريع قانوني يؤدي إلى التحقق من هوية العميل، وكلما يتعلق بعنصر الخصوصية، والسرية في التعاملات الالكترونية.

2-3-التحديات المالية والتقنية: حيث تتمحور حول:

-ارتفاع تكاليف تجهيز البنى التحتية للإدارة الالكترونية، وهو ما يحد من تقدم مشاريع التحول الالكتروني.

-قلة الموارد المالية لتقديم برامج تدريبية، والاستعانة بخبرات معلوماتية في ميدان تكنولوجيا المعلومات ذات كفاءة عالية.

- ضعف الموارد المالية المخصصة لمشاريع الإدارة الالكترونية، ومشكل الصيانة التقنية لبرامج الإدارة الالكترونية.

- صعوبة الوصول المتكافئ لخدمات شبكة الانترنت، نتيجة ارتفاع تكاليف الاستخدام لدى الكثير من الأفراد.

- معوقات فنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات على مستويات عديدة.

2-4- التحديات البشرية: ويمكن تحديدها في الآتي:

-الأمية الالكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية، وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة.

-غياب الدورات التكوينية، ورسكلة موظفي الإدارة، والأجهزة التنظيمية في ظل التحول للإدارة الالكترونية.

-الفقر وانخفاض الدخل الفردي، أدى الى صعوبة التواصل عبر شبكات الإدارة الالكترونية.

-الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع وانقسامه (فئات تمتلك أجهزة حاسوبية ومعدات وأخرى تفتقدها) أدى إلى ازدياد حدة الفوارق، وأضعاف مشاريع الإدارة الالكترونية.

-إشكالات البطالة التي يمكن أن تنجم عن تطبيق الإدارة الالكترونية، وحلول الآلة محل الإنسان، هذا الأخير الذي يرفض ويقاوم التحول الالكتروني خوفا عن امتيازاته ومنصبه.

2-5- التحديات الأمنية: بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم، قّلصت دول العالم خاصة المتطورة منها اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في كثير من المجالات لصالح التقنية، هذا ما يعرض الدولة للتجسس الالكتروني و القرصنة الالكترونية، حتى لما يعرف بالهجمات الالكترونية، وزيادة التبعية للخارج: (كلثوم محمد الكبيسي، 2008، ص 44-46)

2-5-1-**التجسس الالكتروني**:فمن الطبيعي أنه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام" الإدارية الالكترونية "فآنها ستحول أرشيفها إلى أرشيف الكتروني ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق وكشفها ونقلها وحتى إتلافها لذ لك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الأمنية على معلومات ووثائق وأرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو الشركات أو الإدارات أو حتى الدول.

فمصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الالكترونية، وإنما مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر أولوية في مجال تطبيق استراتيجية الإدارة الالكترونية فإهمال هذه الناحية يؤدي إلى كارثة وطنية يحدثها التجسس الالكتروني، ومصدر خطر التجسس الالكتروني يأتي غالبا من ثلاث فئات:

-الفئة الأولى هي الأفراد العاديون.

-الفئة الثانية هي الهاكرز (القراصنة).

-الفئة الثالثة هي أجهزة الاستخبارات العالمية للدول.

هذا فيما يقتصر خطر الفئتين الأولى والثانية على تخريب الموقع أو إعاقة عمله وإيقافه بحيث تستطيع الإدارة تلافي ذلك بطرق وقائية أو بإعداد نسخة احتياطية عن الموقع، فخطر الفئة الثالثة يتعدى ذلك بكثير ويصل الى درجة الاطلاع الكامل على كافة الوثائق الحكومية ووثائق المؤسسات والإدارات والأفراد والأموال وما إلى ذلك مما يشكل تهديدا فعليا على الأمن القومي والاستراتيجي للدولة المعنية خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات هذه ببيع أو نقل أو تصوير هذه الوثائق وتسريبها إلى جهات معادية للدولة التي سلبت منها.

2-5-2-**زيادة التبعية للخارج:** فمن المعلوم ان الدولة الجزائرية ليست رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دولة مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجية على الرغم من أن هناك أعداد كبيرة من العلماء والاختصاصين في مجال التكنولوجيا في العالم. وعلى العموم بما ان" الإدارة الالكترونية "تعتمد بمعظمها ان لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فان ذلك يعني أنه سيزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية وهو ما له انعكاسات سلبية كثيرة خاصة في المجال الأمني للإدارة الالكترونية.

لأن الاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية للحفاظ على أمن معلومات وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدولة هو تعريض للأمن الوطني والقومي لها للخطر وضعه تحت سيطرة دول غربية بغض النظر على ما اذا كانت هذه الدول عدوة أم صديقة فالدول تتجسس على بعضها البعض بغض النظر عن نوع العلاقات بينها، ولا يقتصر الأمر على التجسس على المعلومات لأهداف عسكرية وسياسية بل يتعداه إلى القطاع التجاري لكي تتمكن الشركات الكبرى من الحصول على معلومات تعطيها الأفضلية على منافستها في الأسواق.

وبالتالي تتمثل هذه التحديات فيالآتي: (بدر بن محمد المالك، 2007، ص 43).

-التخوف من التقنية وعدم الإقتناع بالتعاملات الالكترونية، خوفا عن ما يمكن أن تؤديه من مساس وتهديد لعنصري الأمن والخصوصية في الخدمات الحكومية ويمثل فقدان الإحساس بالأمان تجاه الكثير من المعاملات الالكترونية، مثل التحويلات الالكترونية والتعاملات المالية عن طريق بطاقات الائتمان، أحد المعوقات الأمنية التي تواجه تطبيق الإدارة الالكترونية،حيث من مظاهر أمن المعلومات بقاء المعلومات وعدم حذفها أو تدميرها. وبالتالي فإن تحقيق الأمن المعلوماتي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية هي: (منصور بن سعيد القحطاني،2008، ص13)

-**العنصر المادي:** من خلال توفير الحماية المادية لنظم المعلومات.

-**العنصر التقني:** باستخدام التقنيات الحديثة فيدعم وحماية أمن المعلومات.

-**العنصر البشري:** بالعمل على تنمية مهارات، ورفع قدرات، وخبرات العاملين في هذا المجال.

خاتمة:

وبناء على سبق يعد الاعتماد على الإدارة الالكترونية في مكافحة الجريمة الالكترونية يحقق العديد من المزايا التي تساعد علي الحد من الكثير من الآثار التي تخلفها هذه الظاهرة الخطيرة التي تنخر المجتمعات، وتقليل أثارها السلبية علي المجتمع وسلوكيات الأفراد، حيث أن انتشار تكنولوجيا المعلومات يمكن

أن يحسم الكثير من مشكلات الدول وتستطيع بذلك تنسيق الجهود بين مختلف الفواعل الدولية وغير الدولية في مكافحة الجريمة الالكترونية.

فاستخدام التقنيات الحديثة للإدارة الإلكترونية يحتاج إلي إدارة وتصميم أكيدين لدي خاصة الحكومات، لإيجاد التزام حقيقي باستخدام تلك التقنيات قائم علي قيادة إدارية لديها الرؤية الثاقبة . فغياب القيادة الإدارية الفعالة وافتقاد التنظيم القانوني والتشريعي، وعدم نضوج الوعي الجماهيري، بالإضافة لعدم تحقيق البنية الأساسية المناسبة يصبح من الصعب تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تعد في الاستراتيجية الناجعة للتصدي للجريمة المنظمة التي لم تعد تستعمل الطرق البدائية، بل تستخدم التكنولوجيات المتطورة في تنفيذ مخططاتها في كل أنحاء العالم، فبالاعتماد على التكنولوجيات الحديثة كعملية ونظاماً متكاملاً من المكونات البشرية والمعلوماتية والتشريعية والبيئية و غيرها ، تحتاج إلي مجموعة من المتطلبات المتكاملة لكي يتم تطبيق إستراتيجيتها في الواقع العملي.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- البشرى محمد الأمين ، التحقيق في قضايا الجريمة المنظمة، أبحاث حلقة علمية حول الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ،1999.

2- جلبي علي عبد الرزاق ، الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي؛ أساليب مواجهتها في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، الطبعة الأولى، 2003.

3- جيمس أوفنكناور، وآخرون، المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية جارتان في مواجهة الاتجار بالمخدرات، منتدى حول الجريمة والمجتمع، مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، المركز المعنى بمنع الإجرام الدولي، المجلد الأول، العدد (02) ديسمبر 2001.

4- داوود يوسف ، الجريمة المنظمة، الناشر الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،الطبعة الأولى 2001،

5- الوهيد محمد سليمان ، الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض، الطبعة الأولى، 2003.

6- حامد قشقوش هدى، الجريمة المنظمة، القواعد الموضوعية و الإجرامية و التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة،2000.

7- سلوم صبحي، المستجدات الدولية في جرائم العنف والاعتداء والسبل الكفيلة لمواجهتها، دمشق، 1999.

8- العلي عبد الستار وآخرون، المدخل إلى إدارة المعرفة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006 .

9- الفيلكاوي هيثم ،" الحكومة الإلكترونية"،مجلة الحرس الوطني الكويتي، العدد 19 ،السنة الخامسة، نوفمبر2002.

10- القحطاني منصور بن سعد ، مهددات الأمن المعلوماتي وسبل مواجهتها؛ دراسة مسحية على منتسبي مركز الحاسب الآلي بالقوات البحرية الملكية السعودية بالرياض، الرياض، 2008 .

11- عوض محمد محيى الدين ، جرائم غسل الأموال، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 2004.

ثانيا: المواثيق والاتفاقيات:

1- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000 .

ثالثا: المجلات

1- البحيصي عصام محمد، تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال – دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية،العدد 01 ،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، جانفي 2006 .

2- بن مالحة الغوثي، الجريمة المنظمة في أحكام قانون العقوبات الجزائري، مجلة الصراط، السنة الثانية، العدد الثالث، السنة 2000.

3- بوسارد أندريه ، التعاون الشرطي في أوروبا، مجلة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية - الأنتربول - رقم (471/469) سنة 1998.

4- كامبل أندرو ، التحدي العالمي لمكافحة ومنع غسل الأموال، دور رجال القانون، المنشور ضمن أعمال مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي، المنعقد في جامعة الكويت، كلية الحقوق ومركز البحوث العربية، في الفترة من 27/25 أكتوبر 1999، الجزء الثاني.

5- مروك نصر الدين، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة الصراط، كلية أصول الدين للبحوث والدراسات الإسلامية المقارنة، السنة الثانية، العدد الثالث، جامعة الجزائر سبتمبر 2000.

رابعا: الرسائل والاطروحات:

1- أكرم عمار محمد جمال، مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمكتب غزة الإقليمي ودورها في تحسين أداء العاملين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، الجامعة الإسلامية،كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين،2009 .

2- آل فطيح حمد،قبلان ، دور الإدارة الالكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية دراسة مسحية على ضباط شرطة المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008 .

3- بن محمد المالك بدر ، الأبعاد الإدارية والأمنية لتطبيقات الإدارة الالكترونية في المصارف السعودية؛ دراسة مسحية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2007 .

4- بن سعيد محمد العريشي محمد، إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط، غير منشورة،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2008 .

5- الكبيسي كلثوم محمد، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في ادارة الأعمال الجامعة الافتراضية الدولية، قطر، 2008.

6- المير إيهاب خميس أحمد، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الإدارة الإلكترونية؛ دراسة تطبيقية على العاملين بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية في مملكة البحرين، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،كلية الدراسات العليا،قسم العلوم الإدارية، المملكة العربية السعودية، 2007 .

7- سرير محمد، الجريمة المنظمة وسبل مكافحتها، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002.

8- عشور عبد الكريم ، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الامريكية والجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة قسنطينة، 2010.

خامسا: المواقع الالكترونية

1- ناجي خالد حمزة محمد ، "المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية" نقلا عن:

https://ar.wikibooks.org/wiki/

2- علي حسن باكير، "المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية "،مجلة آراء حول الخليج، الامارات العربية المتحدة، العدد 23 ،مركز الخليج للأبحاث، 2006، نقلا عن:

. http// alibakeer.maktooblog.com/

3- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر2000، نقلا عن:

http://www1.Umn.edu/humanrts/arab/CorgCRIME.html

المراجع الأجنبية:

1 -Rapport sur la situation de la criminalité organisée dans les Etats membres du Conseil de l Europe, Document élaboré par les membres et les experts scientifiques du Comité (PC – CO) , Strasbourg, le 17 décembre 1999.